

أمام انغلاق آفاق المستقبل بالنسبة للأجيال الجديدة التي لم تعد تتوقع سوى البطالة والفقر وضياء الوقت، أي العمر، ربما لا يبقى من خيار آخر سوى التمرد والانفجار.
الدكتور برهان غليون - صفحات سورية



YEKİTİ الوحدة

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكتي) - العدد (٢١١) شباط ٢٠١١م - ٢٦٢٢ ك - الثمن ١٥ ل س

بين عقم التردد ... والمبادرة الوطنية التاريخية

مما يحمل الجميع حكومة وشعباً، فعالياتاً ونخباً سياسية وثقافية ورجال فكر وقلم وجميع المهتمين بالشأن العام الذين تعزّز عليهم مصالح وكرامة المواطن والوطن ومصيره، بالبحث الجاد والمبادرة دون تردد لطرح خارطة طريق تفتح صفحة جديدة عنوانها العريض يبدأ بيد نحو إصلاح ديمقراطي شامل في حياة الشعب السوري، في واقع مؤسسات الدولة والمجتمع، للشروع دون تردد بإحداث انفراج سياسي ينزع ويبعد فتيل الاحتقان والتوترات، وذلك بالإسراع في اتخاذ حزمة تدابير وإجراءات ضرورية أهمها:

- أ- الإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي وإلغاء الأحكام الصادرة بحقهم.
- ب- إلغاء قرارات منع المغادرة بحق الآلاف من المفكرين والساساة والمتقنين من هم في الداخل و المهجر، والسماح بعودة أمنة للمغتربين السوريين لزيارة أهلهم وذويهم.
- ج- إصدار قانون عصري ينظم عمل الأحزاب والجمعيات وآخر للإعلام يفسح المجال ويضمن حق حرية إبداء الرأي والتعبير عنه.
- د- سنّ قانون جديد للانتخابات التشريعية والمحلية يضمن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.
- هـ- ضمان تمكين سلك القضاء في التمتع باستقلاليتته ونزاهته وإلغاء الاستثنائي منه وأحكامه، ليأخذ القانون مجراه ويسود على الجميع.
- و- وقف العمل بقانون وحالة الطوارئ والأحكام العرفية السائدة منذ ٤٨/عاماً.
- ز- إلغاء مرسوم قانون الإحصاء رقم/٩٣ لعام ←

تثير الأوضاع المستجدة لدى معظم شعوب ودول المحيط العربي-الإقليمي المعني مباشرة ببلدنا اهتماماً وقلقاً ملحوظين لدى الشعب السوري بمختلف مكوناته وشرائحه الاجتماعية، ليس فقط في ضوء الصور الحية لانزلاق الوضع في ليبيا صوباً أتون حرب أهلية وفظائع نظام العقيد القذافي ضد شعبه، سبقه المصير المخزي الذي آل إليه نظام كل من الرئيسين زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر، بل أيضاً في ضوء الدلائل والمؤشرات التي توحى بعدم استتباب (الأمن والاستقرار) في دول الخليج والأردن وعموم العراق ولبنان والساحة الفلسطينية... لا حباً مرضياً يسكن قلوب هذه الشعوب والمجتمعات يدفعها إلى الاحتجاج والتظاهر وميادين الحرية والكرامة، ولا تأمراً أمريكياً-إسرائيلياً يواصل نجاحاته في اكتساح شوارع المدن والعواصم العربية، بل نتاج تراكم عوامل داخلية أهمها اتساع مستوى البطالة ودرجات الفقر وانعدام فرص العمل أمام مئات الآلاف من الشباب، وبالتالي الحرمان من الحق في عيش لائق، وكذلك ظواهر ومسببات أبرزها الركون إلى العسف القانوني ولغة القمع والتشدد الأمني في التعامل مع المواطن-الإنسان ومختلف ملفات الداخل هنا وهناك لتتولد حالات احتقان فينجم عنها اندفاع عفوي وتداعيات وتختلط الأوراق وكل الحسابات...!!! إلخ.

هذا، ناهيك عن توافر معطيات ومقدمات حقيقية لارتسام مسار ونشوء معادلات جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي قد تفتح أبواباً وتغلق أخرى، حيث أن سوريا ليست بلداً من جليد يقع في القطب الشمالي ولا جزيرة نائية في محيط متجمد أو يتموضع في بحر الكاربيبي ،

رسالة أوروبا
١٤/...

الإصلاح،
البيروسترويك،
الثورة ١٠/...

بتحرر المرأة
يتحرر المجتمع
٩/...

نداء إلى
السوريين جميعاً
٥/....

إرادة
الشعوب
٢/...

إرادة الشعوب هي المنتصرة ...



استيقظت شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من سباتها العميق على صوت التطور المذهل للتكنولوجيا ووسائل الاتصال الأنية عبر الأقمار الاصطناعية التي تنقل صور الأحداث من شتى بقاع الأرض لحظة حدوثها، وفتحت عيونها لترى واقعها المأساوي الذي تعيشه من فقر وجوع وحرمان مقارنة مع شعوب العالم المتحضر، إضافة إلى امتهان لكرامتها الوطنية والإنسانية على أيدي أنظمة حكم شمولية هدفها الأول هو نهب ثروات أوطانها بأقصر وقت ممكن وتكديس تلك الأموال المنهوبة التي تقدر بمئات مليارات الدولارات في البنوك والمصارف الأجنبية التي تستفيد من تلك السيولة المالية لتطوير اقتصاد بلدانها، حيث تم تحويل المواطنين في بلدانهم إلى بياق مسلوبة الإرادة وأشياء مملوكة لأنظمة قمعية لا تعرف الرحمة والشفقة وتتعامل معهم بلغة الحديد والنار وأعواد المشانق عندما يتعلق الأمر بديمومة واستقرار أنظمتها القائمة على القهر والاعتصاب. فبدأ جيل الشباب المنتور والمشبع بثقافة العصر، ومن خلال الاستفادة من صفحات التواصل الاجتماعي الإلكترونية لتنظيم نفسها وتجميع طاقاتها، بحث الخطي نحو تغيير أنظمة الحكم في بلدانها بالوسائل الديمقراطية عبر التظاهرات السلمية الحضارية والاعتصام والمسيرات الاحتجاجية، ذلك الحق الذي كفلته لهم كافة الأعراف والمواثيق الدولية ولوائح حقوق الإنسان، الأنظمة التي احتكرت لأنفسها حق ممارسة السياسة وحصرتها برجالها وأركان حكمها التي وضعتهم لتخدم مصالحها حصراً، تلك المصالح التي تتعارض مع مصالح الدولة والمجتمع الذي يبنيها عن عيش حر وكريم. وبدأت الثورات الشبابية من تونس ومصر مروراً بليبيا واليمن والجزائر والبحرين والعراق و... ولا تزال حالة الفوران وإعادة الثقة بالنفس وانبعاث إرادة التغيير تغطي أجواء المنطقة، وقد تمتد ←

١٩٦٢ الخاص بمحافظة الحسكة، والذي بموجبه يعاني اليوم أكثر من ثلاثمائة ألف مواطن كردي الحرمان من حق المواطنة، وبالتالي من حق العمل والتملك والتنقل... الخ.

ح- إلغاء المرسوم رقم/٤٩ لعام ٢٠٠٨ الذي ألحق الشلل شبه الكامل بالنشاط العمراني والمهني والتجاري وغيره في العديد من المدن والمحافظات السورية وخاصة محافظة الحسكة بكاملها ومدينة عفرين ومنطقة جبل الأكراد وعين العرب (كوباني) وتل أبيض.

ط- إعادة النظر بالقانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠ الذي يقضي بحكم الإعدام بحق الآخر، حيث مضى عليه ثلاثون عاماً ونيف، ويشكل إساءة لسمعة ومكانة البلاد، وانتهاك فظ للدساتير ولوائح حقوق الإنسان.

ط- رفع الحظر عن اللغة الكردية التي تخص وتمسّ كرامة أكثر من مليوني مواطن يشكلون جزءاً أساسياً من النسيج الوطني السوري.

صحيح أن الإصلاح الديمقراطي الشامل يتضمن فيما يتضمن من إصلاح اقتصادي إداري تعليمي صحي وكذلك إصلاح دستوري وديني،.. وهذا يصعب إنجازه في فترة وجيزة، فلا بد من التدرج والمواظبة، إلا أن ما ننشده وتتوق إليه الغالبية العظمى من الشعب السوري- كما نراه ونفهمه- بأن التدابير العشرة المدرجة أعلاه تشكل انفراجاً وإنعاشاً لإصلاح سياسي ومجتمعي يعزز المواطنة السورية، ويخفف من وطأة ومخاطر أزمة وفقدان الثقة بين المواطن والدولة، حيث لا حياة للإنسان المعاصر بغياب الدولة وقوانين عصرية نازمة للحقوق والواجبات، وعلى هذا الأساس فإن الاهتمام بالشأن العام ليس من شأن فريق دون آخر، بل من واجب وحق جميع المواطنين والفرقاء وإن تباينت آراؤهم وتعددت انتماءاتهم الدينية والقومية، فالاحتكام إلى مبدأ ولغة الحوار، والتمتع بأداب الإصغاء إلى الرأي والرأي الآخر بات يشكل شرطاً وسمة لكل من يزعم ويتصدى لمهمة الدفاع عن الصالح العام وحماية قضايا الشعب والوطن أينما كان موقعه، سواء في قيادات ومؤسسات الدولة والحكومة وسلطاتها المتفرعة، أم في أوساط المجتمع والمعارضة وهنا تجدر الإشارة إلى أن التسليم بتثائية السلطة والمعارضة كتثائية (الخير والشر) أو (ديار الكفر والإسلام) وتسويغ القطع بينهما، يشكل أمراً مريباً، يحمل في ثناياه بذور ومخاطر دمار السلم الأهلي وخراب مؤسسات الدولة فيبرز العنف ليطغى على المشهد، وليخسر الجميع في آخر المطاف، حيث لا الشعارات الجميلة ولا الخطابات النبيلة وبرامج الأحزاب وخطط الحكومة تتفع، والأرصدة المليارية وسبائك الذهب والقصور الفارهة والحاشية متعددة الرؤوس بأجهزتها الأمنية تتحول إلى عبء من العبث حمايتها وضبطها، كما حصل بالأمس القريب مع طاقم وحاشية كل من الرئيسين السابقين مبارك وبن علي.

إن ما تشهده المنطقة والمحيط العربي من تجارب راهنة وأمثلة حية لم تكن متوقعة في يوم ما، ففاجأت العالم أجمع وخصوصاً الغرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بمختلف مراكزها البحثية والاستراتيجية، وهذا درس كبير وتاريخي يثبت للمرة الواحدة بعد المائة بأن الإنسان يجب أن يكون أعلى قيمة في الوجود، وإن اعتماد قوة المنطق وجمال العقل بدلاً عن منطق القوة والعسف هو الخيار الأفضل في الحاضر والمستقبل.

إرادة الشعوب التواقفة إلى التحرر من الظلم والاستبداد. والأمرُ الإيجابي اللافتُ في هذه الثورات الشعبية هو انحيازُ الرأي العام العالمي إلى جانبها ودعم مطالبها المشروعة الداعية إلى التغيير، والمطالبة بحاسبة ومحكمة الحكام الذين يمارسون العنف مع شعوبهم المسالمة وتقديمهم لمحكمة الجنايات الدولية، مما يسهل عملية الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة في هذه البلدان وفقاً لما تقررته نتائج صناديق الاقتراع الحرة النزيفة بإشراف لجان وهيئات دولية بعيداً عن متناول أجهزة السلطة لتلك الأنظمة التي تقوم على الدوام بتزوير إرادة شعوبها واستصدار نتائج وهمية تتواءم مع مصالحها فقط، وتتفاي واقع تطورات شعوبها التواقفة إلى العدل والحرية والمساواة.

إنّ الوضع القائم في بلدنا سوريا ليس بمنأى عن هذه التغييرات المرتقبة التي تجتاح العالم هذه الأيام ورياح التغيير قادمة لا محالة. فمن المعلوم أن حزب البعث في سوريا يحكم البلاد منذ ما يقارب الخمسين عاماً وأعطى الحقّ لنفسه بأن يفرد بحكم البلاد ويمارس وصايته على شركائه في الجبهة الوطنية القائمة مستفيداً من المادة الثامنة في الدستور الذي يقضي بأن حزب البعث في سوريا يقود الدولة والمجتمع، وبالتالي، لا صوت يعلو فوق صوت البعث حتى لو كان ذلك الصوت خاطئاً، وأدى ذلك إلى جانب سريان مفعول قانون الطوارئ والأحكام العرفية إلى بروز حالة الاستبداد والتشدد الأمني في التعاطي مع الشأن العام وأمور الدولة التي تتطلب مشاركة حقيقية واسعة من جانب الشعب بمختلف انتماءاته ومشاربه وشرائحه لصنع مستقبله ومستقبل أولاده. وفي بعض الأحيان يلجأ متفقو السلطة إلى الخلط بين مفهومين ودمجها قسراً لتحقيق غاية واحدة هي ترويع المواطن، ألا وهي مسألة الخلط بين الولاء للوطن والولاء للنظام. فتحاول تلك الأرقام جاهدة أن تظهر المعارضة الوطنية السورية باللاوطنية والارتباط بالخارج لمجرد أنها تختلف مع النظام وتطالبه بإجراء إصلاحاتٍ سياسية حقيقية لمصلحة الشعب والوطن، وكما أسلفنا، فإن الهدف من هذا الخلط المتعمد هو بثُّ الرعب والهلع في نفوس المواطنين والمنفقين ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان لحملها على غضِّ الطرف والتستر على أعمال القمع والاعتقالات السياسية غير القانونية بحق المدافعين عن حقوق الشعب والمناضلين من أجل بناء سوريا الحديثة المبنية على أسس وركائز متينة من التلاحم والتعاقد لكل المكونات الوطنية السورية المتأخية على أرضية التعايش المشترك والمساواة في الحقوق والواجبات ووأد سياسة التمييز بين المواطنين بسبب الاختلاف القومي أو الديني أو غيره.

تستطيع القيادة السياسية في بلادنا اجتياز هذه المرحلة الدقيقة بأمان فيما إذا تحلّت بالموضوعية والواقعية ←

إلى الكثير من الدول التي تحكها أنظمة لا تعبّر عن مصالح شعوبها وتحرمها من حرياتها العامة وتتفرد بالتحكم بمصير وموارد أوطانها، وتتهبُّ الثروات.

لا شك أن هذه الحالة هي حالة طبيعية، لأنّ التغيير سمة من سمات الكون والطبيعة، إذ ليس في هذا الكون ما هو ثابتٌ وأزلي، فكل شيء فيه بحالة حركة دائمة وتغيير مستمر. ومن هذا المنطلق، فإن طريقة تفكير شباب اليوم تختلف عن طريقة تفكير آبائهم وأجدادهم، بل وحتى أن المفاهيم والمعايير كما الأساليب والأدوات تختلف أيضاً بين الأجيال ومن زمن لآخر. فلئن كانت الأجيال السالفة قد غرّت واستكانت لعود الحكومات وشعاراتها (الوطنية والقومية!!!) وتشتتت بين الأحزاب والتيارات الإيديولوجية المختلفة وعاشت في الفقر والظلم والمهانة، نظراً للبطش والقتل والتكيل الذي كان يطال المناضلين والمدافعين عن حقوق شعوبهم في جنح الظلام وحالة تعميم إعلامي مطلق لغياب وسائل الاتصال وهيئات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان خصوصاً في زمن الحرب الباردة التي خلقت أنظمة حكم طاغية كانت تحظى بحماية ورعاية أحد المعسكرين المتصارعين في الكثير من بقاع الأرض، إضافة إلى سيادة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في ذلك الوقت، وكأنّ هذه الأوطان بما فيها ومنّ عليها هي مزارع خاصة للحكام يفعلون بها وشعوبهم ما يشاؤون وما يرغبون، يبيدونهم بأسلحة الدمار الشامل حينما يتمردون على طاغيتها كما فعل الطاغية صدام حسين في مدينة حلبجة الشهيدة وخورمال وقرها عام ١٩٨٨م!... أما اليوم، ونتيجة لثورة المعلوماتية والعولمة التي جمعت العالم كله في شاشة واحدة، حيث يمكن للمرء في أبعد أصقاع الكون أن يسمع صوت كبل الجراد يلسع جسد الضحية، ويسمع أهات المعذبين في زنازين الحكام المنتشدين بالسلطة حتى آخر رمق في حياتهم، إضافة إلى مشاهدة أحوال الشعوب الأخرى التي تتعم بالرفاهية والحرية وتنتخب حكوماتها وممثلها إلى البرلمانات بملء إرادتها الحرة، وكيف تقدم هذه الحكومات المنتخبة من الشعب على خدمة شعوبها وتوفير سبل العيش الكريم لها، وتقارنها بحكومات بلدانها وأنظمتها المستبدة التي تستبيح كرامة المواطن وتمارس سياسة التعالي والتهميش والتجويح بحقه. كل هذه الأمور مجتمعة خلقت حالة جديدة لدى جيل الشباب تتسم بالتمرد على الواقع وعلى أنظمة الحكم السائدة، مطالبين بحقوقهم الطبيعية في الحرية والمساواة وحكم نفسها بنفسها بعيداً عن الوصاية والاستئثار والرضوخ لإرادة أو مشيئة أية جهة كانت داخلية أم خارجية، وليس بموجب مخططات تأمرية من جهات معادية) كما تدعي الأنظمة الآيلة للرحيل لدى شعورها بالخطر، بل هي

بلاغ

عقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا اجتماعاً استثنائياً ، تناول فيه تطورات الأوضاع التي تشهدها المنطقة إثر الاحتجاجات التي شهدتها تونس و مصر و بعض دول المنطقة ، هذه الاحتجاجات التي أدت إلى إزاحة نظام زين العابدين بن علي ، و كذلك الانتفاضة الشعبية التي تشهدها مصر ، و التي تأتي نتيجة للأوضاع المعيشية الصعبة لشعوب هذه البلدان ، و كذلك لحالة الاستبداد و القمع الممارس ضد المواطنين ، و قد أعرب المجلس العام عن تأييده لهذه الانتفاضات الشعبية و حقوقهم في الحرية و العيش الكريم .

و في الوضع الداخلي في البلاد، وانطلاقاً من مبدأ الحرص على المصلحة الوطنية لبلدنا سوريا ، فإن المجلس العام يؤكد على ضرورة القيام بإصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية بغية تحصين البلاد و الحفاظ على السلم الأهلي و الوحدة الوطنية و الاستقرار في البلاد ، و تجنب حدوث هزات اجتماعية فيه ، و من هنا فإن المجلس العام يطالب السيد رئيس الجمهورية باتخاذ خطوات عملية لإزالة حالة الاحتقان الموجود في الشارع السوري، من خلال جملة من الإجراءات منها : إطلاق الحريات العامة و سراح سجناء الرأي، و إلغاء حالة الطوارئ و القوانين الاستثنائية و الأحكام العرفية، و حل قضية إحصاء عام ١٩٦٢ و ذلك بإعادة الجنسية السورية للمجردين بموجبها، و تعديل المرسوم ٤٩ لعام ٢٠٠٨ ، و سن قانون جديد للانتخابات التشريعية، وإلغاء قرارات منع المغادرة ، و السماح للسياسيين وأصحاب الرأي في المهجر للعودة الى وطنهم، ومكافحة الفساد ، ودعم القطاع الزراعي ، وإصدار قانون تنظيم عمل الأحزاب و تحسين مستوى معيشة المواطنين ، و إيجاد حل لمشكلة الهجرة الداخلية في البلاد ، و غيرها من الإجراءات التي يمكن أن تجنب البلاد من أية هزات محتملة ، كذلك فإن المجلس العام يدعو المواطنين الكرد إلى ضبط النفس و التحلي بروح اليقظة و الحذر ، وعدم الانسياق وراء الإعلام غير المسؤول .

٢٠١١/٢/٢

المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

تصريح

وأخيراً، انتصرت إرادة الشعب المصري بعد قيام الرئيس حسني مبارك، بالتحدي عن السلطة اثر الثورة الشعبية العارمة التي قام بها الشعب المصري في عموم مناطق مصر على الظلم الاجتماعي والفساد والاستبداد.

إن المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، في الوقت الذي يعبر عن تأييده بالنصر الذي حققه الشعب المصري بتضحياته، يعرب عن أمله في أن تكفل هذه الانتصارات بقيام نظام ديمقراطي تعددي في البلاد، ينعم فيه المصريون بحقوقهم الوطنية والديمقراطية. كما يؤكد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، على ضرورة قيام السلطة في بلدنا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، من أجل مشاركة حقيقية وفعلية لجميع مكونات المجتمع السوري لإدارة شؤون البلاد، وإزالة حالة الاحتقان القائمة، وتجنب بلادنا أية هزات اجتماعية.

٢٠١١ / ٢ / ١٣

المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

ونظرت إلى الواقع كما هو عليه وليس كما تحببُ هي أن تراه، واتخذتُ على ضوء هذه النظرة الموضوعية خطواتٍ عملية مستعجلة لطالما طرحناها باستمرار، حيث يأتي في المقدمة منها الإفراجُ عن كافة معتقلي الرأي والضمير في سجون البلاد وإلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة الموعود بها منذ ما يقارب الخمس سنوات، ورفع حالة الأحكام العرفية وقانون الطوارئ والدعوة إلى مؤتمر وطني شامل تحضره كافة القوى والفصائل الوطنية السورية ممن هي داخل الجبهة الوطنية القائمة ومن هي خارجها دون الشطب على أي طرف أو مكون من أطراف المجتمع السوري، واعتبار الجميع شركاء في بناء هذا الوطن والإقرار بحقهم في رسم سياسته ومستقبله، والتمهيد لوضع دستور حضاري جديد لبلدنا يعترف بالتعدد القومي والديني والمذهبي، ويكرس حرية الرأي والتعبير وحق الرقابة على عمل وأداء الحكومة بما يضمن المصلحة العليا للشعب والوطن، ويوقف مسلسل سرقة قوت الشعب ونهب المال العام. ويتم الفصل بين السلطات الثلاث، وحل القضية القومية الكردية في إطار وحدة البلاد. إن هذه المبادرة المطلوبة برأينا، سوف تزيل حالة الاحتقان الموجودة في الساحة الوطنية، وتجنب بلادنا المرور في نفق مظلم وعواقب خطيرة يكون الشعب والوطن فيها الخاسر الأول. بتلك البادرة الجريئة والضرورية من جانب النظام وإنجاز عملية المصالحة الوطنية الشاملة، سوف تكون الحالة السورية في الانتقال السلمي إلى الديمقراطية والتغيير الذي يعتبر مطلباً جماهيرياً ملحاً لا يقبل التأجيل خطوة على الطريق الصحيح، وستكون موضع تقدير واحترام لدى المجتمع الدولي برمته. عندها، ستعود الحقوق إلى أصحابها، ويعمل الجميع على بناء دولتهم الحديثة المعاصرة، تلك التي تصون حرياتهم وتحفظ لهم كرامتهم الإنسانية.

نداء إلى السوريين جميعاً من أجل التغيير الديمقراطي في سورية

دشنت ثورة الشعبين المصري والتونسي، والانتفاضات الجارية في اليمن وليبيا والبحرين، عصراً جديداً في المحيط العربي، هو عصر التغيير والانتقال إلى النظام الديمقراطي. وبغض النظر عن ظروف كل بلد والشروط الخاصة به، إننا نعتقد أنه لن يبقى أحد بمنأى عن هذا الانتقال. ونحن في سورية في عداد هذه البلدان التي تحتاج إلى التغيير ونعمل من أجله. فليست الديمقراطية غريبة عن تاريخ سورية وحياة السوريين.

إنه نداء التاريخ وفرصته المتاحة أمام وطننا، ليفتح الشعب السوري باراته وتصميمه باب التغيير الديمقراطي، ويغلق في الوقت نفسه بوابة الأزمة الشاملة التي تلف بلادنا، وزادها الفساد والفقر والبطالة تفاقماً، مما أضعف قواها ومكانتها منذ عقود.

وهنا لا بد من التوقف أمام الوقائع الجديدة والحقائق الصلبة التي كشفت عنها، وما زالت تكشف، يوميات الثورة الديمقراطية الجارية، التي تكتب تاريخاً جديداً في البلدان العربية وفي العالم.

- إن رياح التغيير هبت في المنطقة، وبدأت دولها تتحول وفق أجندات داخلية وبيد أبنائها. وتفتح عصراً جديداً، هو عصر حضور الشعب بقواه الشابّة في المعادلة الوطنية. فعصر التحول الديمقراطي صار حقيقة واقعة، تمس الجميع عاجلاً أو آجلاً.

- نجاح التحركات السياسية السلمية في الشارع وأساليب العصيان المدني في إنجاز التغيير وتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب.

- عجز الأجهزة الأمنية ومؤسسات الضبط على أنواعها، مهما كانت كبيرة ومجرّبة، عن حماية النظام، والوقوف في وجه الشعب. وفشل المعالجات الأمنية وأساليب القمع والالتفاف ووضع الناس بمواجهة بعضها في كبح إرادة التغيير.

- حكم التاريخ على صيغة الدولة الشمولية الاستبدادية، التي تستمر في بلادنا، وبرهن على فشلها. وأعاد الاعتبار للدولة المدنية الديمقراطية التي تتمكن وحدها من إخراج البلاد من أزمتها.

- إن الاستمرار في المكابرة والوقوف في وجه التغيير يحمل في طياته مخاطر جدية على مستقبل سورية. يؤثر سلباً على الوحدة الوطنية، ويثير تفجرات مختلفة، تضعف مناعة البلاد وقدرتها على مواجهة الاستحقاقات المطلوبة.

- أظهرت تجربتنا التغيير في تونس ومصر أن المخاوف منه غير مبررة. وأن أكلاف إنجازها على الجميع أقل كثيراً من أكلاف محاولات كبّحه والحوّل دونه، كما يحصل الآن في ليبيا.

- انتزعت الشعوب والأجيال الشابّة على وجه التحديد الثقة والإعجاب من النخب السياسية والثقافية في الحكم والمعارضة، وكشفت عن مفاجآت سارّة في اقتدارها على مباشرة دورها ومسؤولياتها في حياة الوطن.

- الديمقراطية سمة العصر ومفتاح الحداثة، والانتقال إلى النظام ←

تصريح



تشهد المدن الليبية منذ أيام احتجاجات شعبية عارمة ضد نظام معمر القذافي الذي يسيطر على مقاليد الحكم في هذا البلد منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن، وصادر خلال هذه الفترة الحريات العامة والفردية، وحكم البلاد بالبطش والتكثيف بحق المواطنين، وترويعهم وزجهم في السجون والمعتقلات لأي صوت معارض.

إن الشعب الليبي الذي نفذ صبره لم يعد يحتمل مثل هذه الأساليب القمعية في إدارة شؤون البلاد.

لذا فإنه ثار على هذا النظام المستبد بغية تغييره وإقامة نظام ديمقراطي تعددي يتمتع فيه كل الليبيين بحقوقهم الإنسانية والديمقراطية.

إلا أن نظام معمر القذافي وبدلاً من الانصياع لإرادة الشعب الليبي، شن حملة عسكرية بربرية وبمشاركة قوة من المرتزقة من خارج البلاد ضد أبناء الشعب الليبي لم يسبق له مثيل في القرن الحادي والعشرين، ضارباً عرض الحائط كل القيم والمبادئ والأعراف الإنسانية والقانون الدولي.

إننا في المجلس العام لتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، إذ ندين ونستنكر هذه الأعمال الوحشية، والتي تدخل في إطار الإبادة الجماعية بحق المواطنين الليبيين العزل، ندعو المجتمع الدولي بالضغط على حكومة قذافي لوقف هذه الممارسات البربرية بحق المواطنين، وإتاحة المجال أمامهم لممارسة حقوقهم الإنسانية والديمقراطية.

وإننا لعلّ ثقة تامة بأن إرادة الشعب الليبي ستنتصر في النهاية على الرغم من كل أدوات القمع والتكثيف الذي يمارسه النظام الليبي.

٢٢ / ٢ / ٢٠١١

المجلس العام

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

بيان مشترك

**حكم تعسفي وجائر على
ثلاثة مواطنين كرد
سوريين بسبب تنظيمهم
مهرجان شعري**



أصدر القاضي الفرد العسكري بالقامشلي، اليوم الخميس ١٧ / ٢ / ٢٠١١ بالعدوى رقم أساس (٩٣٦) لعام ٢٠١١ حكماً تعسفياً وجائراً على ثلاثة مواطنين كرد سوريين بسبب تنظيمهم مهرجان شعري بمناسبة يوم الشعر الكردي، في إحدى قرى منطقة المالكية (ديرك) - محافظة الحسكة، وهم:

١ - عمر عدي إسماعيل (شاعر) .

٢ - عبد الصمد حسن محمود (شاعر) .

٣ - أحمد فتاح إسماعيل (صاحب منزل) .

وفيما يلي الفقرات الحكمية للقرار المذكور:

١ - تجريم كل من عمر عدي إسماعيل و عبد الصمد حسن محمود و أحمد فتاح إسماعيل، بجنحة القيام بأعمال يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات العنصرية أو الحزبية على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة... المنصوص عنها في المادة (٣٠٧) من قانون العقوبات السوري العام، والحكم عليهم من أجل ذلك بالسجن لمدة ستة أشهر ←

الديمقراطي وتوطيده هو قضية الشعوب الأولى . وأي تقدم على هذا الطريق يلقي ترحيب المجتمع الدولي ومساندته.

إننا نعتقد بأن الشعب السوري بمقدوره أن يصنع طريقه الخاص للخروج من الاستبداد، وببني دولته الديمقراطية بالاستناد إلى تجربته التاريخية ووعيه السياسي وطبيعته السلمية الحضارية. ونؤمن بقدرته على عبور مرحلة التغيير بأمان بعيداً عن التطرف والعنف، إذا نجح السوريون في دخول هذه المرحلة بوعي وإرادة وتصميم، وفي ظل وحدة وطنية حقيقية والتفاف حول خطة عمل لعبورها. وإيماناً منا بضرورة التغيير وحتميته، وتحسناً لمسؤولياتنا الوطنية فإننا:

نتوجه إلى جميع السوريين، وخاصة الطاقات الشابة الواعدة منهم، ببدء من أجل الثقة بالنفس وبقدرة الشعب على إجراء التغيير وصنع مستقبل بلدنا أسوة بإخوتنا في البلدان العربية التي انتفضت وحققنا ما نريد. وندعو إلى الالتزام بالتحرك السلمي والهدف المشترك الذي يحوز على الإجماع الوطني، ألا وهو بناء الدولة المدنية الديمقراطية، ورفض أي شكل من أشكال التمييز أو النفي أو الاستبعاد لأي فئة أو قوة وطنية، وعدم الانجرار لأي مظهر من مظاهر التطرف أو العنف أو الانتقام. لأن شعبنا ينظر إلى المستقبل، ويتطلع إلى فتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد، تتجاوز أخطاء الماضي وخطاياهم.

ونتوجه إلى جميع قوى المعارضة أحزاباً ومنظمات وشخصيات وطنية وطاقات شابة، على أمل اللقاء في لجنة وطنية للتنسيق من أجل التغيير. تتسق المواقف، وتخطط للنشاطات وتديرها. فوحدة قوى التغيير أولى الوسائل الضرورية لتحقيقه.

على السلطة السياسية المسؤولة عن حكم البلاد، تحمل مسؤولياتها الوطنية في هذه الظروف الدقيقة، واتخاذ موقف جريء وحكيم من قضية التغيير الوطني الديمقراطي المطروحة على جدول أعمال بلدنا، والتي يمكن أن تجد طريقها إلى المعالجة والحل عبر حوار وطني شامل بين جميع القوى والأحزاب والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني. يرسم معالم هذا الطريق، والجدول الزمني لتحقيقه، ومهمات كل جهة لوضعه موضع التنفيذ. وينتظر الشعب تمهيداً لذلك إجراءات سريعة على الأرض لا تحتل التناجيل، تذيب الجليد بين السلطة والمجتمع، وتمتد جسور الثقة الضرورية لأي عمل وطني جامع. ويشكل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي ورفع حالة الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والقوانين والمحاكم الاستثنائية، وإلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ والقانون ٤٩ لعام ١٩٨٠، وإطلاق الحريات العامة مدخلاً لا غنى عنه في هذا السبيل. ولن يكون نتيجة ذلك رابحون وخاسرون. لأننا نربح جميعاً مستقبل سورية وشعبها. نربح وطناً جديرون به، ينعم جميع أبنائه بالأمان والاستقرار والعيش الكريم.

إن السوريين جديرون بالحرية ومصممون على بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة. دولة الكل الاجتماعي المستندة إلى الشرعية الدستورية وسيادة القانون، والقائمة على مبدأ المواطنة المتساوية بالحقوق والواجبات، تصون الحريات العامة وحقوق الإنسان، لتستعيد سورية عافيتها وموقعها ودورها في محيطها.

إن تجنيب سورية آلام هذا المخاض الكبير ومسؤولية الجميع، وتتطلب الكثير من الشجاعة والحكمة والتضحية، وتشكل اختباراً لوطنية السوريين واستحقاقهم الانتماء لسورية الوطن والشعب.

إنها ساعة الحقيقة.

فمستقبل سورية ينادي شعبها.

فتحية لمن يبادر في تلبية النداء.

وتحية لأرواح الشهداء، شهداء التغيير الديمقراطي في جميع البلدان العربية.

دمشق في ٢٥/٢/٢٠١١

الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

رحيل الشاعر الكردي

الأستاذ المحامي

محمد خلف "ريوي"



انتقل إلى رحمة الله وعفوه الشاعر، الكاتب والمحامي الكردي الأستاذ محمد خلف الملقب بـ(ريوي) يوم ١٦/١٢/٢٠١٠م في مدينة دمشق بعد صراع مرير مع مرض عضال، ونقل جثمانه الطاهر إلى مثواه الأخير في مسقط رأسه بقرية خربه كجي بموكب كبير ومشاركة واسعة من محبيه ومتذوقي شعره وأصدقائه وممثلي الأحزاب الكردية في سوريا، وألقى العديد من المعزين كلمات مؤثرة تناولت خصال الفقيه ومواقفه المشرفة من قضية شعبه التي جسدها في كتاباته وأشعاره.

ولد الراحل عام ١٩٥٥م، تعلم في مدارس مدينة الحسكة حتى أنهى الدراسة الثانوية فيها ثم نال درجة الإجازة في الحقوق من جامعة حلب. تعلم قراءة وكتابة اللغة الكردية في سن مبكرة، فكتب بها أول قصيدة له، وكبر حبه للغة أمه مع كبر سنه وازداد تعلقاً بها، وبقي وفيًا للأدب الكردي والقضية الكردية العادلة التي آمن بحتمية وصولها إلى حلول منصفة نتيجة تصاعد وتنامي الوعي والثقافة والتواصل في المجتمع السوري برمته، ولأنها قضية وطنية تهم كافة السوريين بمختلف مشاربهم وانتماءاتهم السياسية والقومية والدينية.

والغرامة مائة ليرة سورية.
٢ - لأسباب المخففة التقديرية والقانونية، تخفيف عقوبة الثلاثة المذكورين أعلاه، بحيث تصبح السجن لمدة أربعة أشهر والغرامة ستون ليرة سورية.
٣ - تضمينهم جميعاً رسم القرار والبالغ مقداره أربع مائة ليرة سورية.
٤ - حرمانهم من حق تولي الوظائف و... طيلة فترة تنفيذ العقوبة.
٥ - حساب مدة توقيفهم من مدة العقوبة.
٦ - قراراً وجاهياً صدر وأفهم علناً بتاريخ هذا اليوم، قابلاً للطعن بالنقض.

يذكر أن الأمن السياسي بالحسكة كان قد استدعى الثلاثة المذكورين أعلاه يومي ١٧ و ١٨ / ١٢ / ٢٠١٠ وتم توقيفهم وتحويلهم إلى دائرة القاضي الفرد العسكري بالقامشلي يوم ١٩ / ١٢ / ٢٠١٠ هذا وقد حضر جلسة النطق بالحكم عدد من الناشطين السياسيين والحقوقيين وناشطي المجتمع المدني وعدد من المهتمين بالثقافة والشعر..، والمحامين أعضاء هيئة الدفاع، ومن بينهم ممثلي المنظمات الموقعة على هذا البيان.

إننا في المنظمات الموقعة أدناه، ندين بشدة الحكم التعسفي والجائر الصادر بحق كل من: عمر عبيد إسماعيل و عبد الصمد حسن محمود و أحمد فتاح إسماعيل، ونعتبر توقيفهم والحكم عليهم جائراً وتعسفياً، ويشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان والحريات العامة، وأن هذا الحكم تعبير على إصرار السلطات السورية على المضي قدماً في استمرار انتهاك أبسط الحريات العامة وملاحقة الكتاب والنشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمهتمين بالشأن العام في سورية، وهو يصطدم مع التزامات سورية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال تصديقها على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وإننا نطالب السلطات السورية بوقف محاكمة المواطنين السوريين أمام المحاكم الاستثنائية ومنها القضاء العسكري، لأن ذلك يشكل انتهاكاً لحقهم في المحاكمة العادلة، كما نطالب بضرورة التزام الحكومة السورية بكافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها، كما ونطالب بضرورة التزام الحكومة السورية بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز ٢٠٠٥ وتحديد الفقرة السادسة بشأن عدم التقيد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق بالمدنية والسياسية أثناء حالة الطوارئ (المادة ٤) وبكافة هذه الحقوق ومن بينها المواد (٩ و ١٤ و ١٩ و ٢٢)، والفقرة الثانية عشر من هذه التوصيات والتي تطالب الدولة الطرف (سورية) بأن تطلق فوراً سراح جميع الأشخاص المحتجزين بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان وأن تضع حداً لجميع ممارسات المضايقة والترهيب التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. وأن تتخذ التدابير العاجلة لتفتيح جميع التشريعات التي تحد من أنشطة منظمات حقوق الإنسان وخاصة التشريعات المتعلقة بحالة الطوارئ التي يجب أن لا تستخدم كذريعة لقمع أنشطة تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

٢٠١١ / ٢ / ١٧

المنظمات الموقعة:

- ١ - المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD).
- ٢ - اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سورية - الراصد.
- ٣ - منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.
- ٤ - لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية.

من نشاطات منظمة دمشق

- أقامت منظمة دمشق لحزبنا ثلاث ندوات ثقافية حضرها عدد من رفاقنا ومؤيدي حزبنا والذين أغنوها بمداخلاتهم وتساؤلاتهم القيمة .
- ١- ندوة بعنوان تاريخ الحركة الكردية .
- ٢- ندوة بعنوان جغرافيا مناطق كردستان .
- ٣- العلاقات الكردية الأرمنية عبر التاريخ .

للفقيد العديد من المؤلفات باللغتين الكردية والعربية منها: Paytexta derda (عاصمة الهموم)، ديوان للأطفال بعنوان Nazê û Diyar (ناز وديار)، Baxê gulan ، و سالار وميديا ترجمة من الكردية إلى العربية، تاريخ الأدب الكردي المعاصر في سوريا (١) و (٢)، تاريخ الصحافة الكردية، اختطاف أوجلان والقانون الدولي. ومن أعماله غير المطبوعة: أمثال كردية، تاريخ الإيزدية، شعراء الأكراد في سوريا، تاريخ الجزيرة، العلاقة بين الأرمن والكرد، قاموس كردي-عربي، إضافة إلى العديد من مخطوطات الدواوين.

برحيل (ريوي)، فقدنا شاعراً وكاتباً وباحثاً أغنى المكتبة الكردية بمؤلفات هامة، وستبقى أعماله منارة للأجيال القادمة. تغمد الله فقيدنا بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته، والصبر والسلوان لشعبه ومحبيه وذويه .

وإنا لله وإنا إليه راجعون.



إشادة كبيرة بنضال الراحل رشيد حمو في ذكرى أربعينيته في السويد

أقامت منظمات الأحزاب الكردية في السويد مراسم أربعينية المناضل الكردي الراحل رشيد حمو في العاصمة السويدية استوكهولم، يوم السبت ٢٠١١/٠٢/٠٥ بحضور نحو ٥٠ شخصاً من أبناء الجالية الكردية وبعض ممثلي المنظمات والأحزاب الكردية والكردستانية في السويد.

بدأت المراسم بالوقوف دقيقة صمت على روح الراحل رشيد حمو ولأرواح شهداء الكرد وكردستان. بعد ذلك أقيمت كلمات عديدة تمت الإشارة فيها إلى مناقب الفقيد والمحطات البارزة في حياته ونضاله منذ مشاركته في تأسيس أول حزب كردي في سوريا عام ١٩٥٧ ومساهمته في نشر الوعي السياسي والقومي والثقافي في المجتمع الكردي والدفاع عن القضية الكردية وعدالتها في سوريا. كما وتمت الإشارة إلى مساهمته ولسنوات طويلة في تعليم ونشر اللغة الكردية بين أبناء قومه الكرد.

هذا وألقى السيد أحمد جتو كلمة الأحزاب الكردية، حيث رحب في بدايتها بالحضور. وأشار في كلمته إلى أهمية الوفاء للمناضلين الكرد الذي يبذلون حياتهم من أجل الدفاع عن شعبهم مثل الراحل رشيد حمو الذي وافته المنية إثر حادث سير يوم ٢٠١٠/١٢/١٧. وجاء في الكلمة أن الراحل "كان معروفاً في كل المناطق الكردية في سوريا وخاصة في عفرين، نتيجة نضاله الطويل لعقود. عدة.. وقد كان مثقفاً ومخلصاً ووفياً لشعبه" وكان محباً للعلم والثقافة وكان "عاشقاً للغة الأم، فحين لم تكن هناك مدارس في كثير من قرى منطقة عفرين، كان ينتقل من قرية لأخرى ليُعلم الأطفال والشبان الأكراد القراءة والكتابة بلغتهم الأم - الكردية".

وجاء في كلمة الأحزاب الكردية أنه حين كان الكثيرون من أبناء الشعب الكردي بعيدين عن الحياة التنظيمية والسياسية، أسس الراحل مع بعض رفاقه أول حزب كردي في حزيران ١٩٥٧. وبسبب نضاله السياسي ودفاعه عن قضية شعبه الكردي في سوريا عانى الراحل كثيراً وتعرض للملاحقة والسجن، وقد كرس كل حياته من أجل شعبه، ولذلك ينظر إليه كسياسي بارز محب لشعبه" ووطني مخلص ومعروف موضع تقدير واحترام الآخرين. وفي ختام كلمته شكر جتو باسم منظمات الأحزاب الكردية الحضور على مشاركتهم في إحياء ذكرى أربعينية الراحل رشيد حمو.

بعد ذلك أقيمت كلمات من قبل السادة: شفيق رئيس تحالف القوى السياسية الكردية والكردستانية، الناشط السياسي د. عمر شيخموس، سلام جزيري عضو اللجنة الإدارية لاتحاد الجمعيات الكردستانية، الكاتب والسياسي الكردي المعروف كمال بورقاي، الكاتب سامي نامي، السياسي د. سعد الدين ملا، د. عبد الباسط سيدا رئيس مجلس أكراد سوريا في السويد.

بتحرر المرأة يتحرر المجتمع

بقلم : باسو كرداغي

كيف ستستقبل المرأة

عيدها هذا العام...؟

إحياءً لذكرى انتفاضة النسوة الأمريكيات في مدينة شيكاغو للمرة الأولى في الثامن من آذار عام ١٩٠٨ ضد المظالم التي كنَّ يتعرضن لها، والإضراب عن العمل من أجل المطالبة بتخفيض عدد ساعات العمل وزيادة الأجور بما يتناسب مع المجهود الذي يبذلن واستشهاد وإصابة بعض المتظاهرات واعتقال أخريات على أيدي الشرطة المحلية... تحتفل البشرية باليوم العالمي للمرأة وتتحرك القوى المدافعة عن حقوق الإنسان للتضامن مع كافة حقوق المرأة من اجتماعية واقتصادية وسياسية.

لكن ما يؤسف له هو ما تتعرض له المرأة السورية عامة والكردية خاصة في واقعنا المأزوم من تخلف وتدن لمستوى الوعي وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأخرى دينية ضاغطة عليها بمفعولها المضاعف إلى جانب الرجل كونها من النصف الآخر المغلوب على أمره.

أثبتت المرأة جدارتها عبر التاريخ الذي يشهد على حياة أسماء لامعة، ونرى دورها بأم أعيننا في ثورات العصر الحديث النبيلة في أهدافها والسلمية في أدواتها وأساليبها التي تشهدها الدول العربية هذه الأيام... إذا لابد لها أن تتبوأ الصدارة وتتم بالحري وتنال حقوقها المهضومة.

هنيئاً لها صيرها وقوة إرادتها... بوركت جهودها ولا بد لها أن تنتصر... إنها الأم والأخت ورفيقة الدرب، إنها ينبوع الحنان والحياة.

المرأة يكتمل في ظل مجتمع تسوده الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، فحسب قانون فوريه: إن درجة تقدم أي مجتمع تقاس بدرجة تقدم المرأة وتحررها لأنها جزء أساسي منه، وقال ماركس: بأن تغيير أي عصر من العصور التاريخية يتحدد على الدوام بدلالة تقدم النساء نحو الحرية. لكن هل يعني أن تقف المرأة مكتوفة الأيدي تنتظر قدوم هذا المجتمع المتحرر؟!... لا، بل عليها العمل والشروع في النضال نحو التحرر ما أمكن، بمساعدة الرجل طبعاً، وخاصة في مجال العلم والمعرفة، حيث لازالت نسبة المتعلمات منخفضة بسبب الواقع الاجتماعي المأزوم والمكبل بالعادات والتقاليد وحجج واهية من قبيل الحفاظ على سمعة العائلة وشرفها....، أو أنه من الأفضل أن تنزوج البنت وما يدفعه الأهل من مصاريف هو هدر طالما سنتنقل لبنت الزوج، فهذه الحجج وغيرها هي مفاهيم جامدة، خاطئة ورجعية لا تلحق الضرر بالمرأة فقط بل بالمجتمع عموماً وتشكل عقبة كبيرة في وجه التحرر والتقدم.

من واجب الإعلاميين والمتقنين والمتورين والحركة السياسية الكردية قيادة وقواعد، العمل على إقناع المجتمع بوجود احترام حق المرأة في الحرية وفي حياة كريمة أسوة بالرجل، وإدخالها في دائرة العمل المنتج إلى جانب الأعمال الإدارية والتربوية، يتوجب إشراكها في بناء المجتمع بكافة جوانبه، ورفع معنوياتها وتشجيعها على إظهار إبداعاتها الخلاقة في كل مجالات الحياة بثقة وحيوية لتقف إلى جانب الرجل لا خلفه في مواجهة تناقضات المجتمع والقضاء على الجهل والتخلف وإزالة كل رواسب ومخلفات الماضي بسلبياته، لكي ينهض شعبنا نحو مستقبل مشرق أسوةً ببقية الشعوب المناضلة التي تحررت بفضل تحرر المرأة وتبلور كيانها وشخصيتها القوية.

كانت المرأة الكردية على مرّ العصور ولا تزال تعاني من صنوف الذل والحرمان وتحديد منذ أن وجدت الملكية الخاصة واستثنى الرجل بها، حيث حُرمت من حقوقها كإنسان مثل الرجل، في العمل والتفكير والتملك بل كانت تابعة له، وترسخت مفاهيم باتجاه حصر مهمتها في الإنجاب والعمل المنزلي، فمجتمعنا الكردي لازال يعيش في قوقعة التخلف والجهل إلى جانب كل ما يعانيه من اضطهاد قومي وسياسي وثقافي، لتشكل معاً اضطهاداً بأوجه متعددة ضد المرأة، فالمجتمع بذاته ساهم بشكل كبير في فرض قيود وضوابط مجحفة بحق المرأة، فالمرأة التي تقول لا للتخلف لا للقيود البالية لا للقمع الاجتماعي لا للكبت لا....، تساء سمعتها أو تقاطع أو تقتل أو....، فهي منبوذة في العقول العفنة و....، متأسين بأن المرأة نصف المجتمع ومربية للنصف الآخر.... إلى متى ستستعبد المرأة، إلى متى ستكون رهينة للعادات والتقاليد البالية التي تعرقل تطور مجتمعنا الكردي، فمن الأجدى استثمار طاقات النساء مثلما فعل الآخرون عندما بدأت الثورة الصناعية بالانطلاق والتطور في أوروبا والتي فتحت أمام المرأة فرصاً كبيرة للمشاركة في العمل والتعليم وغيرها من مجالات النشاط والتحرك، مما أدى إلى بروز صرخات هنا وهناك تنادي بتحرر المرأة ورفع الظلم عنها.

من الطبيعي أن تزداد أهمية دورها يوماً بعد يوم، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي السبل إلى تحرير النساء الكرديات؟ وما هي المهام المطروحة أمامها؟ وما هو واجب الرجل؟، حتى تأخذ دورها الحقيقي في النضال وتحصل على حقوقها لتصل إلى المساواة بالرجل، فبادئ الأمر لا بد من التفكير بأن تحرر

ينفجر غضبا في أكثر من دولة عربية تحدث ثورات قل مثلها تهز عروش الطغاة .

لم تطالب الناس بالإصلاح إلا عندما تيقنوا من أن النظام معطوب وفساد في بعض مفاصله وأن السير قدما بهذا النظام في ممارسة الحرية وتحقيق الازدهار وتوفير فرص العمل أمسى من الصعوبة أن يتم .

لم تطالب الشعوب بالإصلاح إلا عندما شعروا بالألم من مرض- والفساد مرض - في بعض أعضاء الجسد (النظام مع شعبه) لا بل في الرأس منه، وكان حينها - قبل عقد من الزمن - الإصلاح دواء ناجعا، لكن هذا الإصلاح لم يتم والمرضى قد استفحل و سرى في أجزاء أخرى من الجسد بحيث لم يعد ينفع الإصلاح بعد الآن في الشفاء.

أمام تجاهل الزعماء أو حتى جهلهم لمشاعر ومطالب الناس وأمام استنزاف ثروات البلاد على أيادي حفنة من المتطفلين لم تعد الخيارات كثيرة أمام شعوبنا لنلحق بركب الحضارة وتؤمن مستقبلا مشرقا لأبنائها، فالثورة السلمية (ثورة الشارع) باتت خيارا أمام كل الشعوب، وساحات المدن كلها قد تسمى بساحات التحرير ولكن هذه المرة ليس التحرير من الاستعمار بل من النظام الحاكم.

الأخطاء واردة والعطب وارد في كل كائن وفي كل هيكل وفي كل نظام وسلطة والمعالجة والإصلاح قد يفيدان في مرحلة ما، ولكن إذا تأخرت عن زمانها سيصبح استئصال مركز العطب وإعادة الهيكلة (البيروسترويكيا) هو الخيار الوحيد .

saalamdari@yahoo.com



الإصلاح، البيروسترويكيا، الثورة

بقلم: صلاح علمداري

في بداية الثمانينيات من القرن الماضي اعتلى كرسي الكريملين في موسكو "ميخائيل غورباتشوف" ليقود خمسة عشر جمهورية - كما هي الآن- كانت تعرف كلها كدولة واحدة هي الاتحاد السوفيتي ثاني أكبر قوة في العالم .

ورث الرجل من أسلافه الشيوعيين قضايا مترامية ومشاكل مزمنة وفسادا في كل مؤسسة، وبيروقراطية ومحسوبة في كل مكان، وجمودا فكريا ونزيفا اقتصاديا، باختصار وجد نفسه يقف على أطلال دولة وأيقن أن مجرد إصلاحات موضعية أو تغييرات هنا وهناك لم تعد تجدي لإزالة تراكمات ستة عقود من حكم الشيوعية المركزي.

أدرك غورباتشوف أن الثورة قادمة لا محال فقرر إطلاق ثورة تقوم بها السلطة على نفسها وأطلق أولا حملة قوية على الفساد ألحقها بحزمة من الإصلاحات الكبيرة ترمي إلى إعادة هيكلة الدولة من جديد وأطلق على حملته اسم "البيروسترويكيا" وتعني إعادة البناء أو الهيكلة .

التذكير بهذا الحدث قد يبدو مملا لمن عاصره ولكن قد يكون في الوقت نفسه مثيرا ومفيدا للجيل الحالي .

كان الحديث عن البيروسترويكيا حينها شيقا بامتياز وتصدرت عناوينها صفحات الجرائد اليومية ونشرات الأخبار على امتداد العالم لان المفسدين وان كانوا قلة في هذا العالم فان فسادهم يتوزع في كل مكان - بنسب مختلفة- وفي كل دولة، لأن بذرة الفساد الأولى تنتعش في " الرأس " أي في تربة السلطة والمال، وفي كل مكان يتواجد فيه يشكل الفساد عطالة لآلية التقدم والتطور.

انتقلت حمى البيروسترويكيا إلى الدول الاشتراكية كلها وإلى الأحزاب الشيوعية وبنسبة اخف إلى كل دول العالم . حققت الحملة نتائج هائلة وغير متوقعة لأحد ، فاقت كل تصور وغيرت وجه العالم كله بانهايار الشيوعية و تفكك الاتحاد وولادة خمسة عشر جمهورية مستقلة على خارطة العالم .

العديد من شعوب العالم ومنها الشعوب العربية اقتبست من حملة غورباتشوف وطالبت حكوماتها بالإصلاح والتطوير إلا أن قوة المطالبة خفت بعد تفجيرات أمريكا بداية هذا القرن وإعلان ظاهرة الإرهاب عن نفسها كخطر يهدد امن العالم .

تحاليل المسؤولون على شعوبهم وأجهضوا محاولات الإصلاح المتنامية بذريعة مكافحة خطر الإرهاب، وبقي المفسدون خارج دائرة المحاسبة واستمرت السلطات الحاكمة تتعامل مع مطالب شعوبها بسياسة التجاهل والإرجاء ومع المطالبين بالقبضة الحديدية وعبر أجهزة أمنها بدلا من التعامل عبر المؤسسات وهذا ما زاد الطين بلة وجعل الاحتقان يزداد في الشارع الشعبي وها هو الآن

التغيير بإرادة الشعوب

بقلم: مروان كرداغي

يبدو أنه مع العام الجديد ٢٠١١ بدأت مرحلة التجديد والتغيير نحو غدٍ أفضل ، وقد اشتعلت شرارة انتفاضات التغيير بقوة وإرادة الشباب أبناء الشعوب التي طفح الكيل عندها من أفعال ومظالم الحكام والأنظمة الاستبدادية والشمولية والقمعية على مرّ عقودٍ من الزمن والتي حرمت الناس من عيش حرّ وكريم ، وعمّت في حياة المواطنين الترهيب والإذلال والتجويب والتهجير... وفرضت عليهم جملة من القوانين والمراسيم اللاإنسانية ، وربطت الألسن وعصمت الأعين ومنعت الحريات وقضت الحقوق ، ظلماً من أنها تستطيع أن تُقهر الشعوب وأن تصدر روح الإرادة والنضال لديها ، متناسية أنه:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
فمهما فعلت تلك الأنظمة في تأجيج نار الفتن والنزاعات الداخلية من سياسية أو دينية أو عرقية أو طائفية...، وعملت على التمييز بين مواطني البلد الواحد، وجمعت جيوشاً من المنتفعين، وتمادت في استخدام مؤسسات تابعة ومطبعة وأجهزة أمن ضخمة وأساليب الترغيب والترهيب لأهدافها الخاصة، تكون مخطئةً وبعيدة عن الحقائق والوقائع - كالعديد من تجارب التاريخ - ، ولا بد لها أن تطيع إرادة الشعوب الحية وتتصاع لأمرها ويتغلب منطق الحق والعدالة على منطق الاضطهاد والظلم على أسس ديمقراطية وإنسانية ، وتحرص على حماية مصالح المجتمع وتمنح وتصون الحريات الأساسية.

بدأت شعوب ليبيا واليمن والجزائر والأردن تتحرك نحو حريتها، مثلما نالها التونسيون والمصريون، ويبدو أن بعض الحكام يريدون أخذ بعض الدروس والعبر - لأبأس ولكن وفق منطقهم الأبوي - وبدأ بإجراء بعض الإصلاحات الجزئية (زيادة الرواتب والتعويضات ، خفض بعض أسعار المواد الغذائية، دعم البنوك...الخ) التي لا يمكن أن تتطلي على أحد إذا لم تترافق مع إصلاحات جذرية وشاملة في كافة المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ ، ولم تكن هناك حلول جديّة للأزمات المستقلة .

كما يبدو أن الإصلاحات التي نتغنى بها الأنظمة الحاكمة لم تعد تفتح أهداً على خلفية انعدام الثقة بها، ولا يمكنها صدّ رياح التغيير وإيقاف التحركات السلمية للشعوب التي تدعو لتغيير كاملٍ وشامل .

إذا لا بد من إطلاق الحريات العامة والخاصة ، والحفاظ على مصالح الشعوب والأوطان ومواردها وثروتاتها، وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل المساواة والتعايش السلمي ، على أسس ديمقراطية وإنسانية ، ربما تصل المجتمعات إلى برّ الأمان في عيش حرّ وكريم .

كيف تكونوا يولى عليكم...؟!)

بقلم: إبراهيم خليل كرداغي

منذ قرابة ١٤٠٠ سنة أي بنهاية سلطة الخلفاء الراشدين خابت آمال الشعوب العربية المسلمة بهذا الحديث الشريف، حيث سادت مرحلة: (كيف يولى عليكم تكونوا)، وعملت السلطات المتعاقبة ومنذ تلك العهود على تسخير كافة أجهزتها وأدواتها التسلطية الثقافية منها والاقتصادية إلى جانب أدواتها القمعية (التغييب - الأحكام العرفية - قانون الطوارئ - التكفير - خطر على أمن الدولة) - كل ذلك - من أجل إسكات الأصوات الساعية إلى المطالبة بحقوق الأفراد والجماعات على المستوى الشعبي، وحتى جاهدت لإقناع شعوبها بمفهوم: (الحق الإلهي) بالحكم والتحكم بمصير شعوبها كأدوات بأيديها فعاشت في حالة من الفقر المدقع وجهل مطبق ، حيث تُجبر على تقديم جهودها وخبرات بلادها إلى شردمة من المتسلطين على رقابها على طبق من ذهب وهم ساكتون، حتى انقلب السحر على الساحر في العالم العربي، حيث بدأت الملاحم التراجيدية بانطلاق شرارة الثورات الشبابية ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية والتي تسقط تباعاً ، احتضنت وأيدت هذه الثورات كافة شرائح المجتمعات، بينما لم يتوقعها أحد من حيث الفعل والإمكانات :

- كانت فعلاً صامداً لأجهزة الأنظمة الشمولية في كل من تونس ومصر .
- لم تتوقعها قيادات الأحزاب العاملة في الحكم أو المعارضة .
- لم تتوقعها الغالبية من أبناء الوطن على امتداده .

- أحدثت إرباكاً في صفوف أجهزة استخبارات وإدارات الدول القريبة والبعيدة شرقاً وغرباً .
وحمداً لله لم تتوقعها الحكومات ولم تتمكن من السيطرة عليها بالأدوات الفتاكة والتي ظهرت في شوارع تونس ومصر، كأنها استقدمت جحافل هولاكو لتعمل الفتك والتتكيل بالمحتجين، حيث عملت الهراوات والقنابل المسيلة للدموع وخرطوم المياه الممزوجة بالحمض (ماء النار)، واستقدمت فرسان الحمير والبغال والجمال من خريجي مدارس السلب والنهب والمخدرات والقتل العمد، بعد أن أوحى لهم بالمال والعفو عن الجرائم وحتى السلطة في أجهزة النظام عندما ينجحون في مواجهة ثورة الشباب، فعملوا على نهب وإحراق البنوك والمتاحف والمتاجر واعتدوا على أملاك المواطنين كما عملوا على زرع حالة من الصراع على شكل حرب أهلية ، لكنهم ←

بيان صادر عن مجموعة من التنظيمات والأحزاب الكرديستانية حول الأحداث الأخيرة في إقليم كردستان

www.pdki.org

ترجمة عن الكردية: هيئة التحرير

إلى شعب كردستان المطالب
بحقوقه!

أيها التنظيمات والأحزاب
السياسية!

إن خروج عددٍ من أهالي مدينة
السليمانية إلى الشوارع يوم
الخميس ١٧ شباط بهدف تبيان
مطالبها للمسؤولين قد أدت ولأسف
إلى نتائج مؤسفة وغير مرضية
لجميع الأطراف، حيث تعرضت
مدينة السليمانية إلى المشاكل
والعنف وأعمال غير متوقعة،
تركت في نفوسنا ونفوس شعب
كردستان وجميع أصدقاء ومحبي
الشعب الكردي الكثير من الحزن
والأسف والألم.

من خلال تقييمنا للوضع
السياسي في إقليم كردستان وأجواء
الديمقراطية المدنية السائدة فيها،
والظروف المؤاتية للقيام
بالمظاهرات والاحتجاجات السلمية
للتعبير عن مطالب المجتمع والناس
بسهولة ويسر، فإننا متأكدون بأن
تلك المطالب ستجد الاهتمام
المطلوب من لدن المؤسسات ذات
الصلة في إقليم كردستان وستتم
مناقشتها ودراستها بشكل ديمقراطي
وفقاً للقانون، لأن تلك المؤسسات
قد تمَّ انتخابها من قبل الشعب في
إقليم كردستان وهي موضع اعتبار
وثقة أكيدة، وحتماً سوف يعمل
القائمون عليها بدراستها بروح
المسؤولية الملقاة على عاتقهم.
في ظل هذه الظروف الحساسة
التي تسير فيها المكاسب ←

فشلوا في أهدافهم البغيضة، وهيهات، فعزيمة الشباب النائر على الظلم والقهر
في ظل الاستبداد وانعدام الحريات الفردية والجماعية ثقافياً وسياسياً لن تهزم
في عقر دارها، طالما يستندون إلى فهم الواقع وإلى فكر حديث في السعي
نحو التغيير حتى التوصل إلى إبداع أداة ثورية معاصرة لانجاز مهمة
التواصل والاتصال بين أبناء الوطن حيث فشلت فيها أحزاب الحكم
والمعارضة، فكانت تقنية الإنترنت عبر الفيسبوك والتويتر والمواقع
الإلكترونية مراكز تواصل دائمة تعمل ليل نهار، حيث فتحت المجال لـ :

- تجميع الإمكانات الشبابية المتقفة على أرضية وطنية ديمقراطية حرة.
- تبلور طاقة شبابية قادرة على الحركة في الشارع الوطني.
- التشجيع على ثقافة حق بناء قوة معارضة قادرة على مواجهة أدوات
النظام الشمولي عبر حركة نضال سياسي سلمي ثوري شامل على مستوى
الوطن.

هذا النشاط يعدّ عنوان نجاح لأول خطوة شبابية للجيل المعاصر نحو بناء
قاعدة ثقافية حضارية مدنية لمجتمع يفتتح بحتمة التغيير وفق منظور من
مفاهيم الحرية والديمقراطية وحتى العلمانية في ظل مؤسسات المجتمع المدني
ودولة المؤسسات بعيداً عن منابر الدكتاتورية ومقرات المرتفعة وأوكار
عقارب الملوك والأباطرة، والسؤال الملح هنا هو: كيف يكون الشباب ذاتهم
حتى يولوا على أنفسهم من هو بمقاسهم الحقيقي وليس بالمقاسات المعدلة جينياً
على يد أجهزة القمع؟، وذلك خشية أن يركب موجة الثورة من تقمص إلى ظل
للحاكم الشمولي ويستلم الأمور عسى أن تعود بهم الكرة إلى أمجادهم السابقة.
وبينما انتهت خطوات الثورة في كل من تونس ومصر إلى عزل الأب
القائد؟، بدأ الشباب الليبي يثور على طاغيته المارد والمتمرد على كل ما في
الدنيا من مبادئ ومذاهب فكرية وثقافية، والذي خرج ليخاطب جنوده من
المرتزقة يطلب منهم استخدام المدفعية والطائرات لضرب أبناء الشعب الليبي
المقهور مسمياً إياهم ومعذرة (كلاب - جردان - جراثيم - خونة - عملاء
-.....).

وكما يبدو أن رياح الثورات الشبابية بدأت تهب على مجموع منظومات
الحكومات العربية الشمولية وصولاً إلى إسقاطها من أبراجها الزجاجية
العاجية، حتى بات الشارع الشعبي والسياسي العربي يسأل: أين ستكون ساحة
(كش مات) الجديدة؟، وهنا لا بد من أن يتمكن الشباب الوطني النائر على
رصد الأسئلة التالية والإحاطة بها:

- هل هم قادرون ومتيقنون من التغلب على حل مشكلة الخطوط
الحمراء المرسومة دولياً وإقليمياً؟، على خلفية الاتفاقات التي عقدتها الأنظمة
السابقة، والأطماع الإقليمية والعالمية في كل بلد يسير بطريق التغيير، وهنا
يجب الحذر والتدقيق حفاظاً على مستقبل الوطن بأبنائه وخيراته وحرية،
والحذر من المحاولات الارتدادية ممن يركبون الثورة في الزوايا المظلمة.

- هل هم قادرون على استيعاب إمكانات أحزاب المعارضة ومنظمات
المجتمع المدني التي من المفترض أن تكون إلى جانبهم؟. تجنباً لمن يحاول
أن يركب الموجة ليرتد عليها لاحقاً على خلفية أجندة رموز النظام الحاكم أو
بأجندة خارجية لغايات خاصة .

- متى تبدأ أحزاب المعارضة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في
باقي البلدان العربية بحراك سياسي ثقافي وطني؟، على أساس مبادئ الحرية
والديمقراطية تمكثها من تجميع الطاقات الكامنة للشباب وتوجيهها نحو
تحركات سلمية على المستوى الوطني تستهدف تحقيق تغييرات جذرية في بنية
وبناء النظام بدءاً من الدستور وانتهاءً بمؤسسات الدولة .

مخاوف من تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بـ١٢ معتقلاً سياسياً في أورميا بإيران

www.pdki.org

٢٠١١/٠٢/٢٨

ترجمة عن الكردية: هيئة التحرير

وفقاً لمصادر حملة الدفاع عن المعتقلين السياسيين للشعوب الإيرانية، تتوي حكومة إيران الإقدام على تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بحق ١٢ مناضلاً سياسياً إيرانياً في سجن مدينة أورميا. ولدى انتشار النبا المفجع بين المواطنين، سارع الناس إلى تنظيم مظاهرة احتجاجية ضد النظام مرددين شعارات منددة بهذا القرار الظالم أمام دار المحافظة مطالبين بالإفراج عن أبنائهم، تعرضوا خلالها إلى إطلاق نار كثيف بالرشاشات على الجماهير المحتشدة من قبل أجهزة أمن النظام. ولما سمع المتظاهرون أنه تمّ نقل المحكومين إلى جهة غير معروفة، ازداد غضبهم واشتبكوا مع قوات أمن النظام جرح على إثرها أحد الضباط. الجدير بالذكر أنه تمّ منذ فترة قصيرة تنفيذ حكم الإعدام شنقاً باثنين من المناضلين السياسيين الكرد في سجن أورميا هم الشهداء: حسين خزري وفرهاد تارم.

اعتقال ثلاثة طلبة كرد في مدينة ميريوان

www.pdki.org

٢٠١١/٠٢/٢٨

ترجمة عن الكردية: هيئة التحرير

في ظل الضغط المتواصل على الطلبة الكرد في المدارس والجامعات الإيرانية، أقدمت أجهزة أمن النظام الإيراني القمعي على اعتقال ثلاثة طلبة أكراد في مدينة ميريوان هم: برهان حاجي فتاح، حسين كسرايي، هيويا بزيشكيان. ولا يزال حتى هذه اللحظة مصيرهم مجهولاً. تجدر الإشارة إلى أنه قد تمّ اعتقال اثنين من الطلبة الكرد قبل أيام قليلة في مدينة باوة الكردية وهم: شاهين زبان كوهر و محمد خالسي بسبب المشاركة والنشاطات التي قاما بها في مراسم جنازة الشهيد سان جزالة.

استشهاد عامل كردي

برصاص أجهزة أمن النظام الإيراني

www.pdki.org

٢٠١١/٠٢/٢٦

ترجمة عن الكردية: هيئة التحرير

في ليلة ٢٤/٠٢/٢٠١١، سافر عددٌ من العمال الكرد عبر طريق "حسن سالارانفه" إلى مدينة سقر، حيث تمّ توقيف حافلتهم في نقطة تفتيش "حسن سالارانفه"، وفجأة، أمطرتهم النقطة الأمنية بوابل من الرصاص، استشهاد على إثرها عزت قادري (٤٥) عاماً من قرية دكاكا التابعة لمدينة سقر الكردية وجرح آخرون دون يعلم أحد سبب هذا التصرف الأرعن لجهاز الأمن الذي لا يتوانى عن نشر الذعر والرعب في نفوس المواطنين، ولم يتم تسليم جثمان الشهيد لذويه حتى اليوم!.

الديمقراطية والقومية للشعب الكردي في كردستان الجنوبية نحو الترسخ ويُعطى الاهتمام اللائق لإقليم كردستان وقيادتها السياسية والقومية من جانب الجمعيات والهيئات الدولية وتخطو فيها حركة التحرر لشعبنا الكردي نحو مستقبل مشرق، فإن أي عمل من شأنه تعريض إقليم كردستان والشعب الكردي إلى القلق والاضطراب لا يخدم المصلحة العليا لشعبنا بأي شكل من الأشكال. لهذا، فإن أعمال الهجوم واجتياح مقرات الأحزاب ومراكز حكومة الإقليم لا تدخل في عداد خدمة أهداف شعبنا المباركة.

إننا في المنظمات والأحزاب الكردستانية، نطالب كافة الأطراف المعنية في إقليم كردستان، الحكومة والمعارضة، لوضع حدٍ لهذه الاضطرابات وحل كافة القضايا عبر الحوار وبأسلوب عصري وبروح أخوية مسؤولة. بهذه الخطوة، سندخلون البهجة والسرور في قلوب شعبنا وتفشلون مخططات أعدائه المتربصين به من كل حذب وصوب، أولئك الذين يحاولون بث الفوضى للنيل من الأمن والاستقرار اللذين تتم بهما كافة مدن وقصبات إقليم كردستان.

أسماء الأحزاب والتنظيمات الموقعة على هذا البيان:

- الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران.

- منظمة نضال كردستان إيران.

- حزب حرية كردستان إيران.

- منظمة كردستان للمجلس

السياسي الكردي في سوريا-تضم ٩ أحزاب سياسية كردية.

- منظمة كردستان للمجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في

سوريا-تضم حزبين كرديين ومجموعة من الشخصيات الوطنية المستقلة.

- الحزب الاشتراكي في كردستان الشمالية.

- حزب الوطنيين الديمقراطيين في كردستان.

- الحزب الديمقراطي الكردستاني - الشمال.

٢٠١١/٠٢/٢٢

بلاغ

عن اجتماع الهيئة القيادية لمنظمة الحزب في أوروبا

عقدت الهيئة القيادية لمنظمة أوروبا لحزبنا اجتماعها الاعتيادي يومي السبت والأحد ١٢-١٣/٠٢/٢٠١١ وناقشت فيه مختلف القضايا السياسية والتنظيمية التي أدرجت على جدول أعمال الاجتماع، الذي بدأ بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء وروح رئيس حزبنا الراحل اسماعيل عمر. في الوضع التنظيمي تم بحث أوضاع الرفاق في مختلف فروع ومنظمات الحزب في أوروبا، والرد على التقارير الواردة إلى الهيئة القيادية عن نشاطات وأوضاع تلك المنظمات والفروع والصعوبات التي تعترض عمل بعضها، ومناقشة التحضيرات الجارية لعقد كونفرانساتها المقررة خلال الفترة القادمة قبل انعقاد كونفرانس منظمة أوروبا.

كما تم في هذا المجال بحث النشاطات التنظيمية والسياسية لمنظمة أوروبا خلال الفترة الماضية، واللقاءات التي تم عقدها مع مختلف المنظمات والأحزاب الكردية والسورية والأوربية وما تم بحثه معها، وخاصة ما يتعلق بأوضاع شعبنا الكردي في سوريا ومعاناته جراء السياسة الشوفينية للنظام السوري. بعد الانتهاء من مناقشة وبحث الوضع التنظيمي بشكل مستفيض، تم الانتقال إلى الوضع السياسي الذي تم فيه بحث التطورات والتغيرات الأخيرة التي شهدتها المنطقة وتأثيرات وانعكاسات تلك التغيرات على سوريا بشكل عام والشعب الكردي وقضيته العادلة بشكل خاص.

وفي هذا الإطار ناقش الاجتماع انتصار ثورة الياسمين في تونس وثورة الغضب في مصر والاطاحة بنظامين مستبدين، بعد نزول ملايين المحتجين إلى الشوارع والساحات ومواصلة النضال بشكل سلمي والاصرار على المطالبة بإسقاط الديكتاتور التونسي زين العابدين بن علي الذي هرب من البلاد تحت جنح الظلام، ونظيره المصري حسني مبارك الذي أرغم على التنحي عن منصبه بعد ثلاثين عاماً من القمع والحكم بقضية حديدية ونشر الفساد والفقر في البلاد.

وفي هذا السياق تمت الإشارة إلى دور الشعوب وقوتها حين تنزل إلى الشارع وتوحد صفوفها ومطالبها، وهي متسلحة بالصبر وقوة العزيمة والارادة والاصرار على قهر واسقاط الظلم والديكتاتورية. وإن نجاح الثورة في مصر ينعش الآمال في سقوط الأنظمة المستبدة ويفتح الباب لهبوب رياح التغيير على منطقة الشرق الأوسط، ومنها سوريا التي ترزح تحت استبداد نظام البعث منذ نحو خمسين عاماً.

كما تم في الجانب السياسي بحث الأوضاع في سوريا، حيث تزداد شراسة حملات الأجهزة التي تمارس القمع وانتهاكات حقوق الانسان وملاحقة واعتقال النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان؛ واتهامهم بتهم باطلة ومن ثم الحكم عليهم بأحكام جائرة، ومن بينهم مناضلي شعبنا الكردي. هذا ورأى الاجتماع أن احتكار حزب البعث للسلطة وانتشار الفساد الذي بات ينخر في كل مفاصل مؤسسات

الدولة وازدياد الفقر والبطالة والتضييق على الحريات، إلى جانب الاضطهاد وزيادة الضغط على شعبنا الكردي والتكرار لحقوقه. فإن كل ذلك ينذر بانفجار الغضب الشعبي عاجلاً أم آجلاً على الأوضاع المأساوية التي يعيشها المواطنون. ولا يمكن تجنب ذلك والمخاطر التي تحدق بالبلاد والمجتمع، إلا من خلال إجراء إصلاح سياسي واقتصادي ودستوري شامل يضمن رفع حالة الطوارئ وضمان الحريات العامة وطي ملف الاعتقال السياسي وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين ومحاربة الفساد، وإلغاء القوانين الاستثنائية والمشاريع العنصرية والسياسية الشوفينية التي يتبعها النظام ويضطهد من خلالها شعبنا الكردي، الذي يجب إيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته.

وفي إطار الوضع السياسي تم أيضاً التطرق إلى دور الحركة الكردية في تفعيل الحراك الوطني المعارض، وأهمية الحوار مع القوى الوطنية المعارضة في البلاد، والذي يمكن أن يكون اعلان دمشق اطاراً له ومظلة تجتمع تحتها المعارضة الوطنية.

هذا وكان لوضع الحركة الوطنية الكردية نصيب من البحث والنقاش في الاجتماع، حيث تم التطرق إلى ما تعانيه من ضعف لدورها في المجتمع وتحريك وحشد الشارع الكردي، نتيجة تفرقها وتشرذمها. ما يؤكد على ضرورة لم الشمل وتوحيد الصفوف والمواقف، ولاسيما في الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة والبلاد والاستعداد للاحتتمالات والتطورات القادمة التي يمكن أن تشهدها المنطقة وسوريا وبالتالي تأثيرها وانعكاسها على شعبنا أيضاً. وفي هذا السياق تمت الإشارة إلى دور حزبنا ومسؤوليته مع أطراف الحركة الكردية الأخرى عن الواقع الراهن للحركة الكردية وضرورة لم الشمل والتقريب بين مختلف أطراف الحركة الكردية والعمل من أجل بناء إطار يجمع الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية الكردية، يكون ممثلاً لشعبنا الكردي في سوريا ومدافعاً عن قضيته العادلة.

كذلك تم في الاجتماع بحث النشاطات التي ستقوم به منظمات وفروع حزبنا في أوروبا خلال شهر آذار القادم لإحياء الذكرى السابعة لانتفاضة ١٢ آذار وذكرى مجزرة حلبجة والاحتفال بعيد نوروز مع المنظمات والأحزاب الكردية الأخرى.

١٥٠٠٢٠١١



فرع الحزب في بريطانيا يعقد كونفرانسه

انعقد في يوم الأحد ٢٠١١/٠٢/٠٦، وبدأ بالتنشيد الوطني الكردي أي رقيب والوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء وروح رئيس حزبنا الراحل إسماعيل عمر الذي أطلق اسمه على الكونفرانس.

وأقيمت كلمة سياسية من قبل مسؤول منظمة أوربا الدكتور كاميران حج عبدو ، تضمنت مختلف الجوانب السياسية في الساحة الدولية والإقليمية والمحلية وما يحصل من احتجاجات في دول عربية مختلفة . ثم تدارس الكونفرانس بنود جدول أعماله والوضع التنظيمي وما نفذه الفرع من نشاطات والنجاحات التي حققها والأخطاء التي وقع فيها وتقاس بعض الرفاق في تنفيذ مهامهم وواجباتهم الحزبية . وفي ختام الكونفرانس تم انتخاب مسؤول للفرع وأعضاء اللجنة الفرعية ومندوبي الكونفرانس الأوربي.

فرع الحزب في شمال ألمانيا يعقد كونفرانسه

انعقد في يوم الأحد ٢٠١١/٠٢/٢٧، حيث قام الحضور بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء وروح رئيس حزبنا الراحل إسماعيل عمر الذي أطلق اسمه على الكونفرانس. ثم قدم مسؤول منظمة أوربا كلمة تطرق فيها إلى مجمل الأوضاع السياسية الراهنة والوضع الداخلي السوري والعلاقات التي تسود فيما بين الحركة الوطنية الكردية في سوريا وضرورة توطيدها مع الحركة الوطنية المعارضة . بعد الكلمة توقف الكونفرانس على مجمل بنود جدول أعماله والوضع التنظيمي وما حققه الفرع من نشاطات ونجاحات والإشارة إلى الأخطاء التي وقعت وانتقادها.

وفي ختام الكونفرانس تم انتخاب مسؤول للفرع وأعضاء اللجنة الفرعية ومندوبي الكونفرانس الأوربي.

منظمة الدنمارك للحزب تقيم ندوة سياسية

أقامت منظمة الدنمارك للحزب، ندوة سياسية يوم الخميس ٢٠١١/٠١/٠٦ في مدينة هانستولم، حاضر فيها عضو الهيئة القيادية لمنظمة أوربا للحزب، الرفيق أحمد جتو.

بدأت الندوة بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء وروح رئيس الحزب الراحل الأستاذ إسماعيل عمر.

وقد تم في الندوة تناول وضع الشعب الكردي في سوريا وما يعانیه جراء السياسات الشوفينية المطبقة حياله، إلى جانب الضغط على النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وملاحقتهم واعتقالهم . كما تم التطرق إلى أوضاع الحركة الوطنية المعارضة بما فيها الحركة السياسية الكردية في سوريا ، وما تقوم بها منظمة الحزب في أوربا من نشاطات ودور هام.

وفي ختام الندوة تم فتح باب المداخلات والمناقشات وطرح الأسئلة .

منظمة أوربا للحزب تشارك في كونفرانس

الأحزاب الكردستانية في لندن

أقيم في العاصمة البريطانية لندن في ٢٠١١/٠٣/٠١ كونفرانس الأحزاب الكردستانية بمشاركة العديد من الأحزاب الكردية من أقسام كردستان الأربعة (سوريا، العراق، إيران، تركيا)، حيث شارك فيه الديمقراطي الكردستاني - العراق وإيران وتركيا، الاتحاد الوطني الكردستاني، الاشتراكي الكردستاني، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا - يكي تي، وأحزاب أخرى .

بدأ الكونفرانس بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكرد وكردستان، وافتتحه عضو البرلمان البريطاني جريمي كوربين، بكلمة قصيرة تحدث فيها عن أهمية الكونفرانس ولم شمل الأحزاب الكردستانية بمختلف اتجاهاتها وتوجهاتها في كل الدول التي يتواجد فيها الأكراد وفي المهجر، حيث أن ذلك يكسب القضية الكردية القوة سواء في الداخل أو لدى الدول الأوروبية والمنظمات الدولية التي ستعامل بجدية أكبر وتتحمل مسؤوليتها بشكل أفضل تجاه الكرد وقضيتهم .

بعد ذلك ألقى ممثلو بعض الأحزاب كلمات تم فيها التطرق إلى الوضع الكردي في الدول الأربع (سوريا، العراق، إيران، تركيا) وما يعانیه أبناء الشعب الكردي هناك. وفي كلمة مقتضبة تطرق ممثل حزبنا إلى أوضاع الشعب الكردي في سوريا وما يتعرض له من مظالم في ظل استمرار حالة الطوارئ والأحكام العرفية ومنع الحريات الأساسية .

بعد انتهاء ممثلي الأحزاب من إلقاء كلماتهم تم فتح باب النقاش وتقديم المداخلات وطرح الأسئلة على المتحدثين ومناقشة ما جاء في كلماتهم. واختتم السيد جريمي كوربين الكونفرانس بالإشارة إلى أن هذا الكونفرانس هو تمهيد للتقريب بين الأحزاب الكردية وتجاوزها مع بعضها البعض مع أمل الوصول إلى عقد مؤتمر عام واسع للأحزاب والمنظمات الكردية وتأسيس إطار يضم كل تلك الأحزاب والمنظمات.

تجدر الإشارة أنه تم تأسيس لجنة مشتركة للأحزاب الكردستانية في بريطانيا والتي يشارك فيها حزبنا أيضاً، وهذه اللجنة قامت بتنظيم هذا الكونفرانس ودعت إليه ووضعت برنامج عمله، وهي ستتابع العمل وتعقد اللقاءات التمهيدية عسى أن نصل إلى عقد مؤتمر كردستاني عام مستقبلاً .

والعدل والحرية للجميع.
كان الفقيد الكبير يتمتع بجرأة نادرة في المواقف الحرجة، فأثناء القصف الوحشي للطائرات الإيرانية مدينة سنندج في كردستان إيران عام ١٩٧٩ وسالت الدماء الكردية في الشوارع والأزقة، وخلال ترؤسه لوفدٍ كردي واجتماعه مع الوفد الحكومي الممثل لقادة إيران الإسلاميين المكون من:رفسنجاني، بني صدر، بهشتي وآية الله الطالقاني، قال لهم وجهاً لوجه:إنني لأسألكم ما الفرق بين التاج والعمامة؟!إن الحكومة لم تتغير، كل ما هنالك هو أن العمامة قد حُتَّت محل التاج!!". وفي لقائه مع الإمام الخميني وأثناء الوداع، قال الخميني للشيخ الحسيني:إنني أطلب هدوء واستقرار كردستان منك أنت شخصياً". فردَّ عليه الشيخ الراحل وعلى الفور: وإنني أيضاً أطلب الحكم الذاتي لكردستان منك أنت شخصياً!".

رحم الله تعالى فقيد شعبنا وأسكنه فسيح جناته وإنا لله وإنا إليه راجعون .



الشيخ عز الدين الحسيني في ذمة الله تعالى



في تمام الساعة ٢٣،٥٠ من يوم الخميس الواقع في ٢٠١١/٠٢/١٠ وفي المشفى الأكاديمي بمدينة أوبسالا السويدية توقف قلب العالم والسياسي الكردي المعروف الشيخ عز الدين الحسيني عن الخفقان وسلم الروح لبارئها عن عمر ناهز الـ ٩٠ عاماً أمضاها في العمل والنضال لأجل قضية شعبه المظلوم وكافة القضايا العادلة على ظهر هذه المعمورة. انتسب الراحل في بدايات شبابه إلى "جمعية انبعاث الكرد" وعمل بعدها بهمة ونشاط في خدمة جمهورية مهاباد الكردية ولاحقاً في مؤازرة الحركة القومية الكردية في نضالها العادل وأهدافها المشروعة، وبقي حتى آخر لحظة من حياته لصيقاً بهذه الحركة التي لطالما قدم لها توجيهاته ونصائحه القيمة. كان للفقيد دورٌ هام في الثورة الإسلامية الإيرانية ضد الطاغية الشاهنشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩، وكان يحظى بمكانة مرموقة لدى عموم أبناء الشعب الإيراني بصورة عامة والشعب الكردي بصورة خاصة، إذ دعا ومنذ بدايات الثورة إلى فصل الدين عن الدولة، ودافع بحزم وصرامة عن الإنسان، ذلك الكائن الذي كرمه الله تعالى في كتابه، مطالباً بالمساواة

كل الجهود من أجل عقد مؤتمر وطني كردي

الحرية للمعتقلين السياسيين ولناضلي شعبنا الكردي في سجون البلاد

راسلونا على العنوان التالي:

Yekiti990@hotmail.com